## موندياليات

## مدخل دمشق الجنوبي يجمع محافظي دمشق وريفها

عبد المنعم مسعود

عقد اجتماع تنسيقي خدمي بين محافظتي مدينة دمشق وريفها في مبنى محافظة ريف دمشق خلص إلى تشكيل لجنة مشتركة بين المحافظتين لدراسة واقع منطقة المدخل الجنوبي للعاصمة في المنطقة الممتدة من القدم إلى جسر السبينة على طريق دمشق درعا القديم.

ودعا محافظ دمشق بشر الصبان محافظ الريف علاء إبراهيم إلى التكامل في العمل مؤكداً على توحيد الرؤى وخصوصاً بما يخص عودة المحلات في المنطقة إلى العمل من عدمها أو إعادة الترميم أو البناء، موضحاً أنه يوجد في المنطقة على جانبي الطريق ٤٥٠ محلاً يمكن أن يتم تقسيمها بين المحافظتين.

وقال الصبان: إن اللجنة المشكلة من قبل المحافظة تعمل على دراسة الواقع التنظيمي للمنطقة لذلك يجب أن يتم منع أي بناء على الأراضي الفارغة حالياً، مطالباً رئيس بلدية داريا ومدير خدمات القدم بالتنسيق بين البلديتين إضافة إلى التنسيق مع مدير تنفيذ مشروع المرسوم ٦٦.

بدوره وجه محافظ ريف دمشق منير إبراهيم المديرين بالتعاون التام مع محافظة دمشق، وتطرق إلى موضوع سوق السيارات في الحجر الأسود الذي سيتم تقييمه وبناء عليه إما إبقاؤه في مكانه أو نقله إلى مكان آخر كاشفاً عن وجود أكثر من موقع يمكن أن يكون بديلاً مناسباً له.

مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق جورج سعد قال لـ«الوطن» بضرورة توحيد الرؤى هو ما تؤسس له محافظة دمشق من خلال هذا الاجتماع، موضحاً أن اللجنة الفنية التي شكلت مهمتها تحديد مساحة المدخل وبيان التداخلات والاستثمارات ووضع المحلات وما هو منظم ومرخص وما وهو عشوائي ومخالف وتقديم الاقتراحات للمحافظين من أجل اتخاذ القرار المناسب، ورأى سعد أن الكلام عن المخالفات على جانبي الطريق ووضعها المستقبلي من السابق لأوانه قبل أن تنهي اللجنة مهمتها.

وأوضح سعد أن العمل على المدخل سينعكس إيجاباً على المنطقتين الصناعيتين في القدم وفضلون، وأن موضوع سوق السيارات ووضعه تم تأجيل مناقشته إلى الأسبوع القادم لجولة ميدانية لاتخاذ القرار اللازم على أرض الواقع.

بدوره قال مدير التخطيط العمراني لمحافظة ريف دمشق مالك الجرادات إن الاجتماع هو الأول من نوعه وجاء لوضع شراكة استراتيجية بين المحافظتين وخصوصاً بما يخص المنطقة ١٠٣ والتي تتبع للمحافظتين مبيناً أن هذه المنطقة تم تحديد حدودها الإدارية في المنطقة بين داريا والمدخل الجنوبي لدمشق موضحاً أن المخططات التنظيمية لهذه المنطقة تم تجهيزها من قبل محافظة دمشق.

المستغرب بالموضوع الإصرار على عقد الاجتماع في غياب الإعلام على الرغم من أن الاجتماع خدمي يتناول قضايا عامة جداً.

## مرسوم بتوسيع الشريحة المستفيدة من المقاعد الجامعية

فادي بيك الشريف

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد المرسوم رقم ٢١٨ للعام ٢٠١٨ القاضي بتوسيع الشريحة المستفيدة من الـ١٥ مقعدا التي حددها المرسوم ٢٩٣ للعام ٢٠١٦ من مقاعد المرحلة الجامعية الأولى والـ ٢ بالمئة من مقاعد القبول في درجة الماجستير ودراسات التأهيل والتخصص لتشمل أبناء وأشقاء وأزواج الشهداء وجرحى العجز الكلي والجزئي وجرحى العجز بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة ولا تزيد على ٣٥ بالمئة من العسكريين المجندين والاحتياطيين وأبناء جرحى العجز الكلي والجزئي الذي لا يقل عن ٧٠ بالمئة و أبناء المفقودين وأزواجهم من العسكريين في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي الذين استشهدوا أو جرحوا أو فقدوا بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو على أيدي عصابات إرهابية أو عناصر معادية.

وعدل المرسوم الفقرة أ من البند ٢ من المادة ١١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ وتعديلاتها لتصبح عدداً لا يزيد على خمسة عشر طالبا في كل كلية أو قسم أو اختصاص لأبناء وأشقاء وأزواج الشهداء وجرحى العجز الكلي والجزئي وجرحى العجز بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة ولا تزيد على ٣٥ بالمئة من العسكريين المجندين والاحتياطيين وأبناء جرحى العجز الكلي والجزئي الذي لا يقل عن ٧٠ بالمئة وأبناء المفقودين وأزواجهم من العسكريين في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي الذين استشهدوا أو جرحوا أو فقدوا بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو على أيدي عصابات إرهابية أو عناصر معادية.

وتثبت الحالات المذكورة في هذه المادة بوثيقة تصدر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حصرا وفق القوانين والأنظمة المعتمدة لديها، كما يكون القبول عن طريق المفاضلة بينهم بقرار من الوزير وفق ترتيب النجاح في الشهادة الثانوية ووفق المعايير التي يضعها مجلس التعليم العالي.

كما عدلت المادة ١٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ وتعديلاتها ليخصص نسبة ٢ بالمئة من عدد المقاعد التي يحددها إعلان القبول في درجة الماجستير ودراسات التأهيل والتخصص في كل كلية في الجامعات للفئات المذكورة في المادة ١١٦ أ-٢ من هذه اللائحة.

وتثبت الحالات المذكورة في الفقرة أ المذكورة أعلاه بوثيقة تصدر عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حصرا وفق القوانين والأنظمة المعتمدة لديها، كما يكون القبول عن طريق المفاضلة بينهم بقرار من الوزير ووفق المعايير التي يضعها مجلس التعليم العالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الشؤون القانونية في وزارة التعليم العالي أحمد عجيلي أهمية المرسوم الذي يعكس اهتمام رئيس الجمهورية بالذين ضحوا في سبيل البلد من العسكريين وقوى الأمن الداخلي لاستكمال تحصيلهم العلمي والدراسي في الجامعات والمعاهد بموجب ما تم تحديده بموجب المرسوم.

ولفت العجيلي إلى أن المرسوم أعطى اهتماما بالجرحى بقبولهم في الجامعات والمعاهد وهذا يحدث للمرة الأولى في القطر مع تحديد نسب العجز والإصابة، علما انه سابقا كان يقبل ذوو الجرحى (العجز الكلي)، إضافة إلى قبول الأمن الداخلي وقبول أيضاً أبناء المفقودين.

وكانت مقاعد المرحلة الجامعية الأولى الـ١٥ قبل التعديل مخصصة فقط لـ (أبناء وأشقاء وأزواج) شهداء الجيش وقوى الأمن الداخلي، و(أبناء) مقعدي الحرب والعمليات الحربية من الجيش وقوى الأمن الداخلي ممن كان عجزهم (كليا) بنسبة لا تقل عن (٨٠ بالمئة).. ومقاعد القبول في درجة الماجستير، كانت أيضا مخصصة فقط لـ (أبناء وأزواج) شهداء الجيش وقوى الأمن الداخلي، و(أبناء) مقعدي الحرب بسبب العمليات الحربية من الجيش وقوى الأمن الداخلي ممن كان عجزهم (كليا) بنسبة لا تقل عن (٨٠ بالمئة).

### حجر الأساس لمشروع نقل الإحضارات من حسياء إلى المحافظات بتكلفة ١٦ مليار ليرة

## خميس لـ«الوطن»: سيكون بداية حقيقية لإعادة الإعمار وينفذ بخبرات وطنية

حمص- نبال إبراهيم

تحت رعاية الرئيس بشار الأسد قام رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس بوضع حجر الأساس لمشروع إنشاء تفريعة سككية لنقل الحصويات من مقالع الإحضارات ومحطة التحميل في حسياء وحتى محطة قطينة بطول ١٨ كم ومنها إلى كل المحافظات السورية، وإنشاء محطة بكلفة ١٦ مليار ليرة سورية بمدة زمنية ٥٠٠ يوم وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥ ألف متر مكعب يومياً.

وأكد خميس للوطن أن لهذا المشروع الحيوي والهام والنوعي دلالات كبيرة في ظل ما تشهده سورية من واقع اقتصادي وظروف استثنائية، لافتاً إلى أنه ينفذ بأيادي وخبرات وطنية محلية ضمن برنامج زمني متميز وأنه سيكون بداية حقيقية لإعادة الإعمار بما يتعلق بالبنية السكانية والإنشائية والطرقية وله مؤشرات وجدوى اقتصادية مهمة سيتم من خلاله ربط المواد الأولية لإحضارات البناء لكل المحافظات السورية.

ولفت خميس إلى أن الحكومة السورية قامت خلال العامين الماضيين بالبدء بما يقارب من ٤٠٠ مشروع خدمي وتنموي قسم من هذه المشاريع تم إنجازه وقسم قيد الإنجاز وقسم آخر يتابع ضمن برنامجه الزمني وذلك في سبيل إعادة إعمار ما دمره الإرهاب الأسود في كل المحافظات السورية إن كان على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السكني.

من جهته أوضح وزير النقل علي حمود للوطن أنه وانطلاقا من أهمية النقل بشكل عام والنقل السككي بشكل خاص كان لا بد من الاهتمام لمشروع نقل الإحضارات من منطقة حسياء ذات المقالع النوعية بمواصفاتها المميزة واحتوائها على كميات كبيرة من الإحضارات تكفي لمئات السنين، لافتا إلى أن المشروع يتضمن إنشاء سكة حديدية من محطة قطينة وحتى محطة التحميل في مقالع حسياء بطول ١٨ كم وإنشاء محطة تحميل بحسياء وساحات لتخزين المواد وعنابر لفصل المواد بحسب نوعها، ومواقع لخطوط القطارات ولشاحنات التحميل وموازين وقبابين إضافة لإنشاء محطات تفريغ في كل من محطتي سمريان وبانياس في طرطوس ومحطة شربيت في اللاذقية.

مبينا أنه سيتم ربط محطة التحميل سككياً مع محطة المرفأ الجاف في المدينة الصناعية بحسياء بكل الشبكة الحديدية على امتداد الجغرافيا السورية بطول ٢٤٠٠ كم وبالتالي نقل الإحضارات من حسياء لكل المحافظات السورية عند الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع.

وأكد حمود أن الطاقة النقلية للمشروع ١٠ ملايين طن سنويا وسيوفر ٦١٩ فرصة عمل وسيحقق إيرادات سنوية متوقعة من أجور النقل في مرحلته الأولى بحدود ٧ مليارات ليرة سورية وستصل هذه الإيرادات إلى ٣٣ مليار ليرة سورية عند الوصول إلى كافة المحافظات السورية، مشيراً إلى أن هذا المشروع سيختصر الزمن والمسافة ويخفض التكلفة في نقل الإحضارات إلى أكثر من ٣٥ بالمئة وبالتالي تخفيض تكاليف مواد البناء على المواطن وسيخفف الازدحام على الطرقات وفي المدن وتقليل نسبة الحوادث عليها وسيساهم في الإسراع بتأمين مستلزمات مرحلة إعادة الإعمار والمحافظة على البيئة.

> حمود: الإيرادات السنوية المتوقعة من أجور النقل في مرحلته الأولى ٧ مليارات

### التموين أمام «الشعب».. نواب: فلتان ومواد مهربة ومنتهية الصلاحية في الأسواق وأسعار ملتهبة

## الغربي: نتفاوض مع شركات روسية لتوريد مليون طن من القمح مقابل تصدير خضراوات وفواكه بقيمة ٥٠ مليون دولار

محمد منار حميجو

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن التفاوض مع شركات الروسية حالياً لتوريد مليون طن من القمح من روسيا مقابل تصدير خضراوات وفواكه من سورية بنحو ٥٠ مليون دولار منها ١٠٠ ألف طن حمضيات وبأسعار مجزية.

وفي كلمة له في مجلس الشعب أمس أضاف الغربي: إنه في حال تنفيذ هذا الاتفاق سينقل واقع الأسواق السورية إلى مرحلة جديدة، معتبراً أنه لم يكن في سورية رؤية لتصدير الخضراوات والفواكه.

وأوضح الغربي أن تكلفة شراء طن القمح من الفلاح ٢٠٠ ألف ليرة بينما تستورده الحكومة من روسيا بنحو ١٠٠ ألف بحسب السعر العالمي، معتبراً أن الحكومة تدعم شراء القمح من الفلاح.

وكشف الغربي عن استلام نحو ١٤٠ ألف طن في الموسم الحالي، مؤكداً أنه تمت مراسلة رئيس الحكومة لاستلام القمح المصاب من الفلاحين نتيجة العوامل الجوية.

وأشار الغربي إلى أن الوزارة أتمتت عملية الاستلام بالكامل، مضيفاً: أستطيع مراقبة عملية الاستلام من مكتبي وهذا ما أعطى نوعاً من الخوف للعمال الذين يستلمون الكميات، بمعنى أن هناك رقابة في استلام الكميات.

وأوضح الغربي أنه في سورية يتم استهلاك ٢,٥ طن من القمح سنوياً، وإضافة إلى ما نحصل عليه من الفلاح سوف يتم استيراد الباقي من روسيا.

وكشف الغربي عن إنتاج ٤,٦ آلاف طن من الدقيق و٥,٣ آلاف طن من الخبز في العام الحالي، معلناً عن إنجاز ٣ مخابز جديدة وهناك ٢١ أخرى قيد الإنشاء ستكون جاهزة خلال العام الحالي.

وأوضح الغربي أن المخابز التي يتم إنشاؤها موزعة في المحافظة على ٥ في اللاذقية و٢ في السويداء وفي طرطوس ٤ وفي القنيطرة واحد وريف دمشق ٣ وحماة ٤ وحمص ذات العدد وفي حلب ثلاثة وفي دير الزور ثلاثة وأخيراً في الحسكة اثنان.

وأعلن الغربي عن مشروع مرسوم سيصدر قريباً بمنح عمال المخابز والمطاحن والحبوب والصوامع ٥٠ بالمئة من طبيعة العمل، معتبراً أن هذا المرسوم سيكون عاملاً أساسياً في استقرار العمالة في المخابز، مؤكداً منح عمال المخابز المؤقتين والمثبتين التأمين الصحي، كما تم تحويل معظم المياومين إلى عقود سنوية.

وفيما يتعلق بموضوع المطاحن أكد الغربي أنه يتم بناء مطحنة في مدينة السويداء بطاقة ٣٠٠ طن مع الصوامع، مشيراً إلى أنه تم وضع الحجر الأساس في مدينة سلحب لبناء مطحنة بطاقة ٣٠٠ طن والمباشرة في شهر آب بعد الانتهاء من إعداد الدراسات.

وأضاف الغربي: ندرس حالياً مع محافظ حلب بناء مطحنة في محافظة حلب بطاقة ٣٠٠ طن أيضاً، مؤكدا أنه تم تدشين مطحنة في دير الزور بطاقة تصل إلى ٧٥ طناً وهي لا تكفي للمحافظة لذلك يتم نقل الطحين إليها.

وفيما يتعلق بدور المؤسسات الاستهلاكية أكد الغربي أن صالات السورية للتجارة تضاهي القطاع الخاص في مراكز المدن، مشيراً إلى أنه في دمشق أصبح هناك مراكز لبيع اللحوم ضمن الصالات وبأسعار تقل عن الخاص حتى ١٥٠٠ ليرة ويتم نقلها من حماة إلى دمشق مباشرة وسيتم تعميم هذه التجربة على المحافظات الأخرى.

وأضاف الغربي: لدينا بعض الصالات في دمشق تبلغ مبيعاتها اليومية نحو مليون ليرة وفي اللاذقية نصف مليون وخلال زيارتي لأحد معارض التسوق في درعا كانت مبيعات الصالات خلال عشرة أيام نحو ٥ ملايين ليرة وهو رقم كبير جداً بالنسبة لمدينة درعا.

وأعلن الغربي عن بناء ١٢ مجمعاً تنموياً في المحافظات وهو يضم مركز فرز وفرناً آلياً وصيدلية زراعية وسوق هال، موضحا أنها ستكون نقطة الاتصالات بين الفلاحين والوزارة والتي ستستلم المحاصيل من الفلاحين مباشرة ونقلها لصالات الوزارة.

وأضاف الغربي: إحدى المشكلات الموجودة في الوزارة أن معظم أسواق الهال تتبع لمجالس البلديات أو المحافظة وليس لدينا سلطة على هذه الأسواق وهي أحد مكامن الخلل، مؤكدا أن دور الوزارة يقتصر فقط على وجود الدوريات.

وأكد الغربي أن كل مجمع تنموي سيكون فيه خط فرز متطور جداً لتصير الفواكه للخارج بتوقيع عقود لجلبها، مضيفاً: سننتهي من مشكلة أن لبنان يوضب ويفرز الخضراوات والفواكه أفضل من سورية.

### النواب ينتقدون

أكد النائب شحادة أبو حامد أن الأسعار في الأسواق مرتفعة جداً، مشيراً إلى وجود مواد منتهية الصلاحية ومهربة والسبب عدم كفاية عدد المراقبين الذين يراقبون الأسواق.

وفي مداخلة له تساءل أبو حامد إلى متى سيستمر هذا الفلتان في الأسواق؟! لافتاً إلى أنه إلى الآن لم يتم استثمار مول قاسيون متسائلاً من يتحمل الخسارة الوزارة أم التاجر؟

وأشار أبو حامد إلى أن أسعار الحلويات العربية نار كاوية وأن الكيلو يتجاوز ١٥ ألف ليرة في أقل تقدير.

وشدد زميله موعد ناصر على ضرورة عودة هيبة وزارة التموين إلى الأسواق، مؤكداً أن الأسواق ملتهبة، وتساءل ناصر عن دور الرقابة التموينية في ضبط الأسواق، لافتاً إلى نقص في عمال الأفران وأن جودة الخبز غير مقبولة في بعض مناطق السويداء.

ورأى النائب صفوان قربي أنه لا داعي لوجود الوزارة وأن من يضبط الأسواق عملية العرض والطلب وليست القرارات والتعاميم ولو أصدرت الوزارة مئات القرارات في ذلك.

وأضاف قربي: هناك قاعدة تقول لكل شيء من اسمه نصيب إلا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك أن المستهلك هو ذيل اهتمامها، معتبراً أن الكثير من أدائها يمر عبر قنوات خاصة فضلاً عن أشخاص وتجار متنفذين.

وشدد قربي على ضرورة أن تعمل الوزارة على تطوير أدوات التدخل الإيجابي وأن يعمل عليها أفضل وخصوصاً أن هناك ١٠٠ إشارة استفهام على أداء الوزارة.

وطالب النائب عصام نعيم أن يمنح عمال خطوط الإنتاج المؤقتين والدائمين زيادة ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أضرار الفلاحين في موسم التفاح نتيجة العوامل الجوية وأن تتخذ الوزارة إجراءات لكيلا يتضرر الفلاح.

وشدد نعيم على ضرورة حل مشكلة التسويق وذلك أن تستلمه الحكومة من الفلاح مباشرة ونقل المحاصيل إلى المستهلك من دون أن يكون هناك دور للسماسرة والوسطاء.

وأكد زميله حسام الطحان أن هناك تفاوتاً بالأسعار بين المؤسسات الاستهلاكية داعياً إلى حل هذا الموضوع، بينما رأى قتيبة بدر أن هناك ضبابية في مراقبة عمل المراقبين التموينيين إضافة إلى قلة عددهم رغم أن هناك الآلاف ممن ينتظرون فرص العمل.

> نشتري طن القمح بـ٢٠٠ ألف من الفلاح ونستورده بـ١٠٠ ألف

> إنشاء ٢١ مخبزاً العام الحالي في العديد من المحافظات

> صالات لبيع اللحوم بسعر منخفض عن القطاع الخاص بـ١٥٠٠ ليرة

> القربي: لا داعي لوجود وزارة التموين